٢٠٠ مهندس مفرزين للوحدات الإدارية منذ عام محرومون من المباشرة بانتظار الاعتمادات

وزير المالية لـ«الوطن»: على الوحدات الإدارية تأمين الاعتمادات من إيراداتها الذاتية

طرطوس- هيثم يحيى محمد

مضى عام كامل على صدور قرار رئيس مجلس الوزراء القاضي بفرز المهندسين إلى الجهات العامة، ومع ذلك مازال العديد منهم ينتظرون المباشرة في الجهات المفرزين إليها بعد أن تقدموا بأوراقهم الثبوتية، وحجة تلك الجهات في عدم مباشرتهم هي عدم توافر الاعتمادات المالية لديها وعدم تخصيصها باعتمادات من الوزارة المعنية أو من وزارة المالية.

وضمن هذا الإطار يقول مجموعه من المهندسين (نحو ٢٣) المفرزين العام الماضي إلى مجالس مدن القدموس وصافيتا والشيخ بدر بمحافظة طرطوس في شكوى تقدموا بها لـ«الوطن»: مازلنا بانتظار المباشرة منذ ذلك التاريخ حتى الآن بحجة وجود مشكلة في تأمين الاعتمادات المالية وكلما سألنا عن المباشرة يكون جوابهم لنا: بانتظار الاعتماد المالي.

وأضافوا: ومن خلال المراجعات المتكررة لتلك المجالس والمحافظة علمنا أنه تم إرسال أكثر من كتاب إلى وزارة الإدارة المحلية من أجل الاعتماد والمباشرة لكن كان يعود الجواب مع الرفض! فهل من المنطق والقانون أن يرفض تخصيص اعتمادات لنا؟

وختموا شكواهم برجاء متابعه الموضوع مع المحافظة ووزارتي الإدارة المحلية والمالية «فهذا حقنا المشروع ونحن بانتظار هذا التعيين منذ تخرجنا قبل أربع سنوات»..

رئيس مجلس مدينة القدموس أحمد بو حسون بين لـ«الوطن» أن المهندسين المفرزين لمدينة القدموس لم يباشروا بسبب عدم تخصيصهم بالاعتمادات اللازمة من قبل وزارة المالية وأضاف: تمت مخاطبة المحافظة

مرة أخرى أمس بكتاب جديد، علماً أن وزارة الإدارة المحلية خاطبت وزارة المالية بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢١ ولكن حسب ماعلمنا لم تخصص وزارة المالية الاعتمادات اللازمة.

وتابع: علمنا أن هذا الوضع ينطبق على مجلسي بانياس والشيخ بدر أما في المحافظة فقيل لنا إنه تمت مخاطبة وزارة الإدارة المحلية والبيئة من أجل تخصيص الاعتمادات لهؤلاء المهندسين البالغ عددهم ٢٣ مهندساً وأن الوزارة خاطبت وزارة المالية من أجل رصد اعتماد قدره ٢٥٣ مليوناً لعام ٢٠٢٢ لنحو ٢٠١ مهندس مفرزين لمجالس المدن بمن فيهم المفرزون إلى طرطوس وأن الوزارة لم ترصد الاعتماد حتى الآن.

وزارة المالية ترد

تواصلت «الوطن» مع وزير المالية الدكتور كنان ياغي وسألته عن سبب عدم رصد الاعتمادات فأجاب بالقول: موازنات الوحدات الإدارية هي موازنات مستقلة عن الموازنة العامة للدولة، وأضاف: وبالتالي يجب تمويل الاعتمادات اللازمة لتعيين المفرزين من الإيرادات الذاتية للوحدات الإدارية وهذا ما أكدته كتب وزارة المالية لوزارة الإدارة المحلية

وأضاف ياغي: القانون المالي الجديد رفع الإيرادات الذاتية للوحدات الإدارية بشكل كبير وبالتالي المفروض أن هناك إمكانية لتأمين السيولة اللازمة لتعيين المفرزين.

ويبقى السؤال في ضوء ما تقدم هل يجوز أن يضيع حق هؤلاء المهندسين بين المجالس المفرزين إليها ووزارتي الإدارة المحلية والمالية؟

والى متى سيبقى هؤلاء بالانتظار؟

مهندسون ينتقدون نقابتهم ويطالبون بتحسين وضعهم المادي.. والنقيب يرد: مطالب غير محقّة ومعظمهم خارج القطر

القطيني لـ«الوطن»: سنرفع الراتب التقاعدي في المؤتمر القادم ولدينا تأمين صحي شامل

محمد منار حميجو

وجه بعض المهندسين انتقادات حادة لنقابتهم المركزية بأنها مقصرة ولا تقوم بواجبها على أكمل وجه تجاه تحسين وضع المهندسين المادي ولاسيما من جهة رفع الرواتب التقاعدية وتحسين واقع التأمين الصحي والمطالبة برفع التعويضات واختصاص العمل وتعديل نظام مزاولة المهنة، في حين وصف نقيب المهندسين غياث القطيني بأن هذه المطالب غير محقة وأنه جاء معظمها من مهندسين خارج القطر وبعضهم من الخريجين الجدد حتى إنه شكك بأن يكون البعض منهم غير مهندسين.

وتلقت «الوطن» مجموعة من الشكاوى من مهندسين فيها انتقاداً لنقابتهم عارضين فيها مجموعة من المشاكل التي تحتاج إلى معالجة من قبل النقابة.

وفي تفاصيل بعض هذه الشكاوى شدد البعض على ضرورة اعتماد المؤتمر العام للنقابة القادم عقد التأمين الصحي المعمول به في نقابة المعلمين كبديل عن عقد التأمين المعمول به في نقابتهم الذي وصفوه بالمجحف بحق المهندسين والذي يكلفهم مبالغ طائلة من دون جدوى ولا يستطيعون على حد تعبيرهم أن يستفيدوا منه.

ورأى بعضهم أن المهندسين العاملين في القطاع العام يعاملون كدرجة ثانية ضاربين مثلاً بأن الطبيب الموظف يحق له أن يفتح عيادته الخاصة والصيدلي يحصل في مكافأة شهرية وقدرها ٥٠ ألف ليرة باعتبار أنه لا يستطيع أن يفتح صيدلية خارج وقت عمله.

مطالب هؤلاء المهندسين لم تقتصر على الوضع المادي والمعيشي لترتفع أصوات بضرورة تشكيل لجنة بالنقابة المركزية مكونة من رجال قانونيين ومن كبار المهندسين لإعداد تعديلات على القانون وخصوصاً ما يتعلق بموضوع مزاولة المهنة والانتخابات وعرضه على المؤتمر العام تمهيداً لعرضه على مجلس الشعب.

كما شدد البعض على المؤتمر العام بأن يفرض على النقابة المركزية والفروع التواصل الاجتماعي هم خارج القطر ومن الخريجين الجدد الذين لا يريدون الانتساب إلى النقابة، والهدف منها تشويه سمعة النقابة وهم لا يعلمون قانون النقابة ونظامها، مشككاً بأن البعض ليسوا مهندسين أصلاً.

وأكد أن أبواب النقابة مفتوحة لكل مهندس لديه مطالب لكنه يذكر طلبه بدقه مع التعليل لمطلبه، ضارباً مثلاً أن الأشخاص الذين يطالبون بتعديل نظام مزاولة المهنة عليهم أن يحددوا المواد التي يجب تعديلها مع ذكر أسباب التعديل في حال كانوا مطلعين على نظام مزاولة المهنة وفي حال كان التعديل يفيد في تطوير عمل النقابة، بكل تأكيد النقابة ستعمل على ذلك وبالتالي لا تكون المطالبة بالتعديل عبر صفحات التواصل الاجتماعي وتبقى هكذا جزافاً.

وفيما يتعلق بموضوع المطالب المتعلقة بتحسين الوضع المادي للمهندسين أكد القطيني أنه سيتم رفع رواتب تقاعد المهندسين في المؤتمر العام القادم من دون أن يذكر النسبة، لافتاً إلى أنه يوجد في النقابة تأمين صحي شامل والنقابة متعاقدة مع المؤسسة السورية للتأمين ويمكن للمهندس أن يختار الخدمات التي يختارها، ومشيراً إلى أن عدد المشتركين حالياً فقط نحو ألفي مشترك وهذا الرقم يعتبر قليلاً مقارنة بالعدد الكلي للمهندسين في سورية.

وأكد أن الكثير من المكاتب الخاصة اعترضت على جعل الاشتراك بالتأمين الصحي إجبارياً وطالبوا بأن يبقى اختيارياً، مشيراً إلى أن الموظفين في القطاع العام لهم تأمينهم الصحي من الدولة.

ولفت إلى أنه يوجد صندوق ضمان صحي في كل فرع هو من اختصاص هذا الفرع وليس من اختصاص النقابة المركزية إضافة إلى وجود صندوق التكافل الصحي وهو ٨٠٠ ألف.

وحول رفع تعويضات العمل والاختصاص، قال القطيني: إن النقابة بذلت أقصى جهد في هذا الموضوع لكن هذا الأمر في الحكومة وليس في النقابة باعتبار أن دورها يقتصر على المطالبة، مشيراً إلى أنه في بداية العام الحالي تم جعل طبيعة العمل والاختصاص على الراتب الحالي بعدما كانت على راتب ٢٠١٣ بعد مطالبات النقابة بذلك.

وفيما يتعلق بموضوع المهندسين الذين تم استبعادهم من الدعم كشف القطيني أنه تم استبعاد ما يتجاوز ١٠ بالمئة وهؤلاء ممن يملكون مكاتب خاصة ودخلهم مرتفع في حين لم يتم استبعاد أي مهندس موظف في القطاع العام.

◄ من يرد تعديل نظام مزاولة المهنة فعليه أن يحدد المواد التي تحتاج إلى تعديل مع الأسباب

◄ ١٠ بالمئة من أصحاب المكاتب الخاصة تم استبعادهم من الدعم

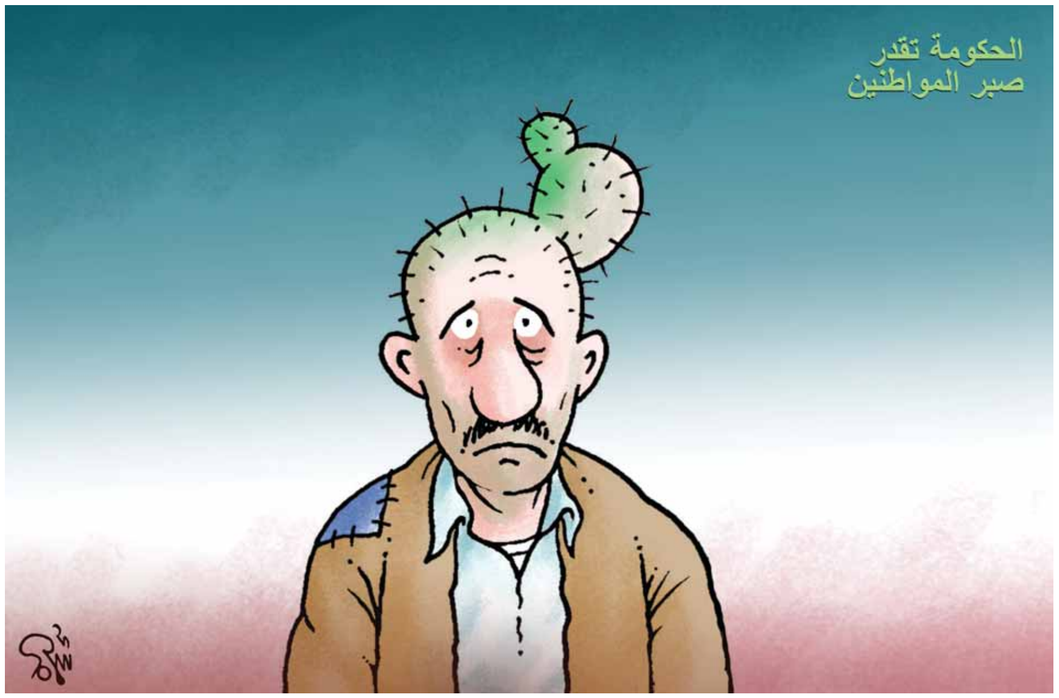

مدير تخطيط حمص لـ«الوطن»: عزوف المتعهدين بسبب ارتفاع الأسعار المتغير ونقص الاعتمادات

حمص - نبال إبراهيم

بيّن مدير مديرية التخطيط في حمص فؤاد موسى لـ«الوطن» أن الاعتمادات الاستثمارية التي تم رصدها على مشروعات الموازنة المخصصة لجهات الإدارة المحلية والبيئة في محافظة حمص لعام ٢٠٢٢ الجاري بلغت ١٢ مليار ليرة سورية، بزيادة قدرها ٥٤ بالمئة عن الاعتمادات التي تم رصدها في عام ٢٠٢١، لافتاً إلى أن الخطة الاستثمارية لجهات الإدارة المحلية في المحافظة تتوزع على مديريات التربية والخدمات الفنية والثقافة والصحة والبيئة والأمانة العامة للمحافظة ومجلس مدينة حمص ومديرية الشؤون الاجتماعية والعمل، إضافة إلى تأهيل وتدريب العاملين في جهات الإدارة المحلية ودعم مكاتب التنمية المحلية ومشروعات الطاقة المتجددة ومراكز خدمة المواطن.

وأشار إلى أنه تم إنفاق ١٠ بالمئة من قيمة الاعتمادات المرصودة خلال الربع الأول من هذا العام، علماً أنه سيتم إنفاق كامل الموازنة الاستثمارية المخصصة في نهاية العام الحالي، مع الإشارة إلى الاحتياج لإضافة اعتماد جديد على الموازنة لمشروعات النفايات الصلبة والطرق وتأهيل أبنية التعليم زيادة عن الاعتماد المخصص أساساً، مبيناً أن نسبة التنفيذ المالي لمشروعات الموازنة الاستثمارية للعام السابق تجاوزت ٨٧ بالمئة وكانت نسبة الإنفاق الأكبر ضمن موازنة مديرية الخدمات الفنية بنحو ٩٧ بالمئة.

وبين موسى أن الخطة الاستثمارية لهذا العام تتضمن تنفيذ مشروعات لصيانة مدارس وأبنية تعليم لمديرية التربية بقيمة ٤٤٢,٧ مليون ليرة سورية، وفي مجال مديرية الخدمات الفنية تم رصد مبلغ ٢٨٠ مليون ليرة سورية لاستكمال محطة رصد تلوث الهواء واستكمال بناء مقر المديرية ومخبر جرثومي لها، وفي مجال مشروعات الأمانة العامة لمحافظة حمص تم رصد مبلغ ١٢٦,٣ مليون ليرة سورية لاستكمال مشروع الطاقة المتجددة ودعم مكاتب التنمية المحلية وتأهيل وتدريب العاملين وإنشاء مراكز لخدمة المواطن، وفي مجال مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل تم رصد مبلغ ١٠٠ مليون ليرة سورية لتأهيل المقرات التابعة للمديرية، وفي مجال مديرية الصحة تم رصد مبلغ ٣,٧ مليارات ليرة سورية لتأهيل منشآت صحية قائمة ومشفى حمص الكبير ومشفى المخرم، وفي مجال البيئة تم رصد مبلغ ٢٨٠ مليون ليرة سورية لاستكمال بناء مقر المديرية ومخبر جرثومي لها، وفي مجال مشروعات الأمانة العامة لمحافظة حمص تم رصد مبلغ ١٢٦,٣ مليون ليرة سورية لاستكمال مشروع الطاقة المتجددة ودعم مكاتب التنمية المحلية وتأهيل وتدريب العاملين وإنشاء مراكز لخدمة المواطن، وفي مجال مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل تم رصد مبلغ ٩٠٠ مليون ليرة سورية ضمن الموازنة موزعة على مشروعات الطرق والتشييدات والإنارة العامة والحدائق والمجاري والتخطيط الطبوغرافي وتأهيل وتدريب العاملين.

وأكد أن نقص الاعتمادات المخصصة وعدم رصد اعتمادات كافية لإنجاز المشروعات وفق البرامج الزمنية المقررة والمحددة بشكل عاتقاً فعلياً أمام تنفيذ هذه المشاريع والخطط الموضوعة، مشيراً إلى أن أهم الصعوبات التي تعترض أيضاً سبل تنفيذ الخطة الاستثمارية بالشكل الأمثل تتمثل بعزوف المتعهدين عن التعاقد لتنفيذ المشروعات نتيجة لارتفاع الأسعار المتغير والمتذبذب ما بين فترة الدراسة والإعلان والتعاقد.

أخبار غير سارة

٨٣ بالمئة من الأراضي المزروعة بالقمح و٩٠ بالمئة من المزروعة بالشعير في السويداء غير قابلة للحصاد

السويداء-عبير صيموعة

بدأت علامات الذبول والاصفرار تظهر بوضوح على محصولي القمح والشعير على ساحة المحافظة كلها وفي المناطق الشمالية والغربية من المحافظة على وجه الخصوص ما أدى إلى تخوف المزارعين في السويداء من خسارة نسبة كبيرة من إنتاج أراضيهم، كما تخوف أهالي منطقتي صلخد وشهبا من تدني الإنتاج نظراً للظروف الجوية التي ترافقت مع فترة زراعة ونمو المحاصيل.

وأكد مدير زراعة السويداء أيهم حامد لـ«الوطن» أن تخوف المزارعين من تدني الإنتاج واقع حقيقي لأنه وفق الكشف الحسي للمديرية على المحاصيل الحقلية من القمح والشعير البعل على ساحة المحافظة فقد تبين أن الأراضي غير القابلة للحصاد بالقمح تتجاوز ٨٣ بالمئة من الأراضي المزروعة في حين الأراضي المزروعة بالشعير تتجاوز تلك النسبة لتصل إلى ٩٠ بالمئة.

وأوضح حامد أن أسباب تدني الإنتاج إنما يعود بداية إلى تأخر تساقط الأمطار بداية الموسم إضافة إلى قلة الأمطار الهاطلة بالمجمل فضلاً عن الانخفاض الشديد لدرجات الحرارة خلال أشهر الشتاء ما انعكس سلباً على إنتاجية المحاصيل الحقلية في المحافظة من القمح والشعير، يضاف إليها وجود بعض الأراضي غير المخدمة التي لم يقم أصحابها بتتبع الدورات الزراعية لها من خلال زراعتها عاماً وإراحتها العام الذي يليه.

ولفت حامد إلى أنه تم تنفيذ كامل خطة المساحات المزروعة بالقمح البعل في المحافظة وخاصة في مناطق الاستقرار الأولى والثانية إلا أنها لم تتجاوز الـ٧٨ بالمئة في منطقة الاستقرار الثالثة حيث تم زراعة ٣٣ ألفاً و٦٨٨ هكتاراً من القمح البعل، لافتاً إلى أن التقدير الأولي لإنتاجه لا يتجاوز ١٣٦٣ طناً فقط، كما أن المساحات المزروعة من الشعير البعل وصلت إلى ٢١ ألفاً و٦٨٨ هكتاراً إلا أن التقديرات الأولية للإنتاج لم تتجاوز الـ ٤٧٥ طناً.

وأكد حامد أن المساحات المزروعة بالقمح المروري والبالغة ١١٧٣ هكتاراً بخير حيث تبلغ تقديرات الإنتاج بنحو ٣ آلاف طن مشيراً إلى زيادة المساحات المستثمرة للمحاصيل العلفية ضمن خطة مديرية الزراعة من ٢٣٠٠ هكتار إلى نحو ٤ آلاف هكتار، كما أن الأراضي التي دخلت الاستثمار بلغت ١٢٠٠ هكتار لزراعة المحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة مع بقاء نحو ٣٣ ألف هكتار غير مستثمرة وتحتاج إلى استصلاح على ساحة المحافظة.

وفي السياق ذاته أشار أهالي ريف السويداء المحاذي لمحافظة درعا وخاصة قرى عرى والقريا إلى تخوفهم من عدم قدرتهم على حصاد أراضيهم نتيجة تعرضهم لاعتداءات بالرصاص من مجهولين، الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى استحالة حصادها وتحولها إلى أراض للرعي نتيجة استباحتها من أصحاب المواشي في تلك المناطق.